الميثاق
الاثنين : 17 / 5 / 2013م
الموافق :8 / شعبان / 1434هـ
العدد: (1666)

الفعاليات المدنية والشبابية تكرم السفير أحمد علي

كرمت عدد من قيادات واكاديميي وشباب وهيئة تدريس جامعة ذمار السفير احمد علي عبدالله صالح تكريماً لجهوده المبذولة التي اتسم بها خلال الازمة.
كما تم تكريم السفير من قبل جمعية الفتح النسوية تقديراً لجهوده وشجاعته وحرصه على الوطن، معربين عن شكرهم وامتنانهم للجهود المتواصلة والداعمة للجمعية في شتى المجالات الخيرية.

سخط شعبي واسع من إطلاق إرهابيي مسجد الرئاسة

العدالة ذُبحت في اليمن

أثار إطلاق النائب العام الاسبوع الماضي لـ(17) من المتورطين في تفجير مسجد دار الرئاسة موجة سخط شعبية عارمة تتزايد يوماً بعد يوم.. باعتبار أن هذا الإجراء الاستفزازي لم يراع فداحة الجريمة ولا خطورتها وأساء لقيم العدالة والقانون ومثل استهانة بمطالب ضحايا وأقرباء شهداء وجرحى التفجير "الإرهابي" ومطالبهم بتقديم المتورطين في تلك الجريمة الشنعاء للقضاء لينالوا جزاءهم الرادع.. كما ان اطلاقهم مثل استهانة بمشاعر الشعب اليمني بأكمله .. والأخطر من ذلك أن عملية الإفراج المخالفة للقانون تمثل تهديداً جدياً لمسار التسوية السياسية المرتكز على المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن الأزمة في اليمن والتي اعتبرت تفجير مسجد دار الرئاسة جريمة إرهابية وطالبت بمحاسبة مرتكبيها.

تجميد القضية..

واعتبر مراقبون ان اقدام أطراف سياسية تسيطر على وزارة العدل بتجميد ملف الجريمة «قضائياً» قد كشف عن عدم حيادية واستقلالية ونزاهة القضاء وسيطرة الاخوان على مفاصله بدليل أن وزير العدل مارس اسلوب المماطلة في تحريك القضية بهدف إيجاد مبرر للإفراج عن المتورطين في الجريمة وهو ما حدث فعلاً، كما أن وزير الداخلية والأجهزة الأمنية التي أصبحت مخترقة من قبل الإصلاح لعبت خلال الفترة الماضية دوراً لا يقل خطورة من خلال تقاعسها عن ضبط عدد آخر من الجناة والمتورطين "الرئيسيين" في تنفيذ جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية "السابق" علي عبدالله صالح وكبار قيادات الدولة.

وكان عدد من المحامين طالبوا وزير العدل القاضي مرشد علي العرشاني بالاستقالة، على خلفية تصريحاته التي اعترف فيها بعجزه عن تحريك ملف القضية.. واشاروا الى ان دور وزير العدل يقتصر على احالة المذكرة المرسلة من قبل النائب العام الى مجلس النواب كإجراء اداري فقط..

الى ذلك اتهم المحامي محمد المسوري القاضي هلال محفل رئيس المحكمة الجزائية المتخصصة بالعمل بما يأمر به الاخوان المسلمون.. وقال في تصريحات صحفية ان القاضي محفل يتبع اوامر علي محسن الأحمر الذي كان آنذاك قائداً لقوات الفرقة الاولى مدرع المنحلة، لافتاً الى ان محفل قال: «ان من قاموا بتفجير جامع دار الرئاسة يستحقون أن يتم منحهم أوسمة».. وتساءل المحامي المسوري "كيف لقاضٍ كهذا ان يتولى النظر في قضية جريمة تفجير جامع النهدين وبعيد عليه كل البعد ان يمثل أمامه اولياء دماء الشهداء والجرحى المغدور بهم في اول جمعة من رجب وفي بيت من بيوت الله.

واشار المسوري الى ان القاضي هلال محفل تم تعيينه خصيصاً لهذه القضية، مؤكداً انه متى ما تمت اجراءات القضية واحالتها الى المحكمة سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بعدم قيام هذا القاضي ومن على شاكلته بالنظر في هذه القضية ..

والذين ثبت من خلال التحقيقات ومحاضر الاعترافات التي أدلى بها العناصر المقبوض عليهم.. قيام هذه العناصر الفارة بأدوار رئيسية في التخطيط وتنفيذ الجريمة، وهم :

1- فضل محمد صالح ذيبان - مهندس كمبيوتر
2- لبيب مدهش علي حزام - كلية الهندسة بجامعة صنعاء
3- محمد أحمد علوان الحميد - إداري بجامعة العلوم والتكنولوجيا
4- محمد حزام الغادر -اللواء الأول "حرس خاص"
5- المدعو عبدالرحمن الوشاح -اللواء الثالث "مدرع" .

وكانت صحيفة «اليمن اليوم» قد أوردت في سياق تناولها لمحاضر جمع الاستدلالات في جريمة تفجير مسجد دار الرئاسة تفاصيل الجريمة وأسماء العصابة التي نفذتها, ودور كل منهم في التخطيط والتمويل والإعداد والتنفيذ كالتالي:

- علي محسن.. القصف من منزله وتسخير المركبات وصرف الأسلحة لضمان النجاح
- حميد الأحمر.. التخطيط والإعداد والتنفيذ والتمويل.. والقصف بالمدفعية من منزله
- محمد علي محسن.. القصف المدفعي من أرضيته المعروفة باسم (تبة محمد علي محسن).
- مذجح الأحمر.. الإشراف بشخصه قبل يوم الجريمة على تنفيذ المخطط.. وتواصله لتصحيح عملية القصف.

"محامون يطالبون النائب العام تقديم استقالته

"المسوري: قاضي المحكمة يطالب بمنح أوسمة لمرتكبي جريمة دار الرئاسة

تقرير الخبراء..

وحسب التقرير الأمني الذي نشر عن التفجير، فقد بين التقرير الذي أعده خبراء يمنيون وأمريكان أن هناك 4 مؤامرات نفذت بدار الرئاسة في ذلك اليوم، العملية الأولى كان مسرحها في مسجد النهدين، والعملية الثانية كان مسرحها بجوار مخزن للغاز بالقرب من جامع النهدين، والعملية الثالثة كان مسرحها محطة للوقود بداخل محيط دار الرئاسة، فيما العملية الرابعة كان مسرحها مخزن للذخيرة في اللواء الثالث حرس جمهوري، الذي يتمركز في دار الرئاسة.

وكان المحامي المسوري قد روى كيف تم تجنيد خلايا في حرس الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وارتباط تلك الخلايا مع تنظيم الاخوان المسلمين، وكيفية التخطيط لتنفيذ جريمة تفجير مسجد الرئاسة، وعملية التنفيذ والتنسيق، حتى التفجير الاول.

وذكر أن رئيس الجمهورية السابق علي عبدالله صالح نجا خلال الازمة من عدة محاولات اغتيال احداها عبر تسميم الأكل.

واتهم النائب العام بارتكاب مخالفة قانونية تمثلت بإطلاق سراح المتهمين في جريمة الاعتداء على جامع الرئاسة، إضافة إلى العمل على تجزئة القضية.

ونفى المحامي المسوري في مقابلة برنامج "مع التحية" المعروض على "قناة آزال" الفضائية ما تردد عن أن المتهمين هم من الشباب.. مؤكداً أنهم جنود كانوا في الحرس الخاص.. مؤكداً أن الفريق المكلف بالترافع في القضية سيعمل على تقديم الطعون واستئناف القرار الصادر عن النائب العام.

مشيراً الى تورط الإصلاح في الجريمة الإرهابية التي استهدفت حياة رئيس الجمهورية السابق علي عبدالله صالح وكبار قيادة الدولة والمؤتمر في 3 يونيو 2011م وكذلك جمعة 18 مارس وأنه توجد أدلة دامغة تثبت تورط الإصلاح في الجريمتين.. واستغرب تجاهل النائب العام لفريق المحامين ورفضه مقابلتهم دون أي مبرر.. مشيراً إلى أن ما يمارسه النائب العام إزاء القضية من تقسيم وإفراج يعد مخالفة قانونية واضحة.

وكان الجندي قد ذكر "ان من بين المتهمين عبدالرحمن الوشاح الذي أوكلت له مهمة تولي عملية الاتصال والتواصل مع الجماعات الإرهابية الأخرى والإخبار عن بدء وقت الصلاة وانتهائها ومتى دخل الرئيس ومكانه تحديداً، وغيرها" .

البرلمان الامريكي يصوت ضد تسليم المعتقلين اليمنيين

صوت مجلس النواب الأمريكي السبت ضد نقل معتقلين من جوانتانامو إلى اليمن، في خطوة تعيق مساعي الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإغلاق هذا المعتقل.

وأفادت وسائل إعلام أمريكية بأن 236 نائباً صوتوا لمصلحة تعديل في القانون الدفاعي في عام 2014م، تقدمت به النائبة عن الحزب الجمهوري، جاكي والورسكي، ويحظر استخدام الأموال الفيدرالية لنقل معتقلين من جوانتانامو إلى اليمن، في حين صوت 188 نائباً ضده.

ويشار إلى أن اغلب المعتقلين المتبقين في معتقل جوانتانامو هم من اليمن ويتجاوزون 96 معتقلاً.

عودة الكهرباء تقتل 15 شخصاً في مايو الماضي

أودت حوادث الالتماسات الكهربائية التي وقعت خلال شهر مايو الماضي بحياة 15 شخصاً من ضمنهم طفلان وامرأة بالإضافة إلى إصابة 5 آخرين بحروق مختلفة..

وبحسب تقارير فإن الفترة نفسها شهدت وقوع 20 حادثة التماس امتدت إلى 10 محافظات من محافظات الجمهورية جاءت الحديدة في مقدمتها بعدد 8 حوادث يليها أمانة العاصمة بـ3 حوادث ،ثم محافظة حجة بحادثتين، وسجل معدل حادثة واحدة في كل من سيئون ،ذمار، البيضاء، ذمار إب، المحويت، عدن، مأرب.

وأرجعت أسباب وقوع الحوادث إلى الإهمال الشخصي والأسري، والتسليك العشوائي للتيار الكهربائي، بالإضافة إلى مباشرة أعمال الكهرباء من قبل أشخاص يجهلون مخاطرها وسبل التعامل معها، وأسباب أخرى.